جامعة – غرداية كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية		University of Ghardaia Faculty of Law and Political Sciences Department of Political Sciences

بطاقة معلومات (المشاركين)	
لقب واسم المشارك1: رحماني سعاد الرتبة العلمية: طالبة دكتوراه مؤسسة الانتماء: جامعة غرداية البريد الإلكتروني: rahmanisouad30gmail.com الهاتف: 0699586359	لقب واسم المشارك02: لملم جمعة الرتبة العلمية: طالبة دكتوراه مؤسسة الانتماء: جامعة غرداية البريد الإلكتروني: aminadidin211@gmail.com الهاتف: 0660840299
المحور رقم: 04. بعنوان: تحديات الجماعات المحلية في الوطن العربي	

تعتبر البيئة من أهم القضايا التي تشغل الحكومات المركزية خاصة بعد التطور السريع في المجال الصناعي والذي أثر سلبا على الجانب البيئي، حيث تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على جملة التحديات البيئية التي تعرفها الجماعات المحلية في ظل مشاريع التنمية المحلية المستدامة في دولة الأردن، مشيرين إلى أهم الصلاحيات الإدارية الممنوحة للجماعات المحلية والمتمثلة في "البلدية".

الكلمات المفتاحية: البيئة، الجماعات المحلية، البلدية، التحديات البيئية، التنمية المحلية المستدامة.

The environment is considered one of the most important issues that concern central governments, especially after the rapid development in the industrial field, which negatively affected the environmental aspect. The administrative powers granted to the local collectivities represented in the "municipality"

Keywords: the environment, Local groups, Municipal, environmental challenges, sustainable local development

مقدمة

زاد الاهتمام بموضوع البيئة وحمايتها وتنميتها في السنوات الأخيرة سواء على الصعيد الداخلي للدول أو على المستوى الدولي حيث ترجمت الدول وعيها حول المشكلات البيئية إلى ممارسات فعلية نتج عنها عقد مجموعة من المؤتمرات والاتفاقيات قصد اتخاذ الإجراءات الكفيلة لحماية البيئة من مخاطر التلوث المتنوعة. وتعد الأردن من الدول التي وضعت مشاكل البيئة ضمن اهتماماتها من خلال سعيها إلى إعادة الاعتبار للبيئة حيث عمد المشرع إلى الحد من تفاقم المشكلات البيئية باستحداث العديد من الهيئات المتخصصة في المجال البيئي وإرساء بعض القوانين ذات الصلة ثم وسع من نطاق حماية البيئة إلى مستوى البلديات بغية تجسيد سياسات الدولة، حيث أنشئت البلديات مديريات متخصصة بالبيئة والزراعة .ولضمان نجاح هذه السياسات تم إعطاء صلاحيات جديدة للبلدية في مجالات حماية البيئة بدعمها بمجموعة من القوانين والآليات الحديثة وتجسيدا لمبدأ اللامركزية الإدارية باعتبار البلديات الأكثر تواصلا مع المواطن.

ومن هذا المنطلق تتدرج اشكاليتنا الرئيسية والمتمثلة في ماهي أبرز التحديات البيئية للجماعات المحلية بالأردن؟ وبالتالي جاءت مشكلة الدراسة لتوضيح أهمية البلديات والدور الذي يمكن أن تلعبه في سبيل المحافظة على الوسط البيئي، والكشف عن أثر مشاريع التنمية في إحداث المشاكل البيئية والدور الذي يمكن للبلديات القيام به للموازنة بين التنمية المحلية المستدامة والمحافظة على البيئة .وتتفرع من هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

_ما هو دور البلديات في حماية البيئة بالأردن. _ما هي الصلاحيات الممنوحة للبلدية في الأردن في حماية البيئة في ظل تحقيق تنمية محلية مستدامة ._ما هي أهم التحديات البيئية التي تواجهها البلديات في الأردن في ظل تحقيق تنمية محلية مستدامة .

أهمية الدراسة: تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها تساهم في معرفة أهمية كل من المحافظة على البيئة وبيان دور البلديات في الأردن من أجل حماية البيئة والمحافظة عليها والتعرف على الاستراتيجيات التي قد تساعد البلديات في القيام بدور جيد فيما يتعلق بالقضايا البيئية كما وتساعد الدراسة في التعرف على نوعية الأنشطة والمشاريع التي تضر بالبيئة ومعرفة العلاقة بينها وبين مشاريع التنمية المحلية المستدامة واهم التحديات البيئية التي تواجه الإدارة المحلية في الأردن من اجل تحقيق تنمية محلية مستدامة في ظل المحافظة على البيئة .

منهج الدراسة:اقتضت طبيعة الدراسة استخدام المنهج الوصفي للكشف عن إسهام البلديات في المحافظة على البيئة داخل حدود البلديات، ويعتبر هذا المنهج ملائم لهذه الدراسة لأنه يتضمن وصفا لحالة البلديات بالمملكة الأردنية الهاشمية .

- ✓ المحور الأول: واقع البلديات في الأردن
- ✓ المحور الثاني: التحديات البيئية للبلديات في الأردن
- ✓ الخاتمة

المحور الأول : واقع البلديات في الأردن :بداية وقبل التطرق إلى واقع التجربة الأردنية بخصوص البلديات ينبغي توضيح بعض المصطلحات:

البيئة : تعرف بأنها الإطار الذي يعيش فيه الإنسان ويمارس فيه حياته وأنشطته المختلفة وفيها العناصر المادية التي يستنبط منها متطلبات حياته وجميع العوامل التي تتأثر بها نشاطاته ، وهي مصدر الثروة للإنسان منها الموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة.[1]

الجماعات المحلية: تعتبر الجماعات المحلية امتداد للإدارة المركزية، فهي ممثلة للدولة في نظام الحكم المحلي، كونها تساهم في إنعاش الحالة الاقتصادية والاجتماعية .نظرا لدورها الهام في اختصار المسافة وردم الفجوة القائمة بين المواطن ومراكز اتخاذ القرار، فتكون المجالس المحلية قريبة من هذا المواطن وعلى أهبة الاستعداد للاستجابة لحاجاته ومطالبه من جهة .وإتاحة الفرصة لمشاركته في صنع واتخاذ القرارات التي تتعلق بشأنه الذاتي المحلي من جهة أخرى.[2]

الادارة المحلية: هي تولي وحدة ادارية ذات شخصية معنوية ممارسة اختصاصات ادارية اصيلة على مستوى اقليم محدد، ويسير هذه الوحدة مجلس منتخب من قبل المواطنين المحليين، على ان يظل للدولة سلطة الوصاية والاشراف على هذه الوحدة[3].

البعد البيئي :تمثل المدن نسبة (65 %)من أهداف التنمية المستدامة ونسبة(86%) من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة وهذا يعني أن تحقيق العديد من أهداف التنمية المستدامة سيتم بشكل أفضل إذا تم جعل المدن أكثر مرونة واستدامة وأماناً وشمولية ومن المفترض أن (75 %) من البنية التحتية الحضرية العالمية سيتم إنشاؤها خلال الفترة الممتدة من عام 2015 حتى عام 2050[4].

التنمية المحلية المستدامة: تعرف بأنها استراتيجية لاستمرار تنمية المجتمع من خلال موارده الذاتية والمواهب الفردية والعلاقات الاجتماعية مع مراعاة مبدأ العدالة

بــين أفــراد المجتمــع الحــالي والمســتقبلي مــن خــلال الأخــذ بعــين الاعتبــار متطلبــات البيئة التي تحافظ على حق الأجيال المستقبلي.[5]

البلدية : مؤسسة أهليه مستقلة ماليا واداريا، ذات شخصية اعتبارية مناط بها إحداث او إلغاء او تعيين حدود منطقتها، ووظائفها وسلطتها بمقتضى أحكام القانون. ومن خلال المجلس البلدي يتم التخطيط واتخاذ القرارات بشأن ما يجب القيام به ، وإدارة كافة الخدمات والمرافق والمشاريع المحلية المناطة بها[6].

*لقد بدأت تجربة البلديات في الأردن قبل عام 1955 بوقت كبير من خلال تطبيق قانون البلديات لعام 1938 وكان للبلديات دور محوري في صدور الدستور الأردني لعام 1946.ورغم الظروف السياسية المضطربة التي مر بها الأردن في عام 1956 ابتداء من العدوان الثلاثي على السويس وحرب عام1967 وتطبيق الأحكام العرفية في الأردن فإن تجربة البلديات قد استمرت وكانت البلديات خلال هذه الفترة الوجه الديمقراطي الوحيد للأردن في فترة غياب البرلمان .وبناء على ذلك سنثير فقط الموضوعات الرئيسية والأكثر تناسبا مع دراستنا لهذا الموضوع [7].

أولا :تشكيل المجلس البلدي:نصت المادة 121 من الدستور الأردني عام 1952 الدستور المعمول به حاليًا، على أن" الشؤون البلدية والمجالس المحلية تديرها مجالس بلدية أو محلية وفقًا لقوانين خاصة." كما جاء في قانون البلديات رقم 29 لسنة 1955 على أنه يتولى إدارة شؤون البلدة مجلس بلدي منتخب أعضاؤه انتخابًا مباشرا وفق أحكام القانون ويميز قانون البلديات المشار إليه بين حالات ثلاث:

أ-إحداث البلدية لأول مرة:تحدث البلدية لأول مرة بقرار من وزير الشؤون البلدية والقروية بناء على تنسيب لجنة يعين لها رئيس من بين أعضائها على ألا تزيد مدة اللجنة على

سنتين، وتكمن مهمة هذه اللجنة في تحضير البلدة للعملية الانتخابية وقد جاء في المادة 2 من قانون البلديات نفسه على أن البلدية" مؤسسة أهلية ذات استقلال مالي تحدث وتلغى وتعين حدود منطقتها ووظائفها بمقتضى أحكام هذا القانون وللوزير بناء على توصية من المجلس وتنسيب من المتصرف تغيير تلك الحدود أو توسيعها أو تضييقها، ويبلغ القرار إلى وزير المالية ويعتبر نافذ المفعول اعتبارا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

ب–تشكيل المجالس البلدية(باستثناء أمانة عمان الكبرى ومفوضية العقبة):يتكون المجلس البلدي من عدد من الأعضاء يتفاوت حسب عدد سكان الوحدة المحلية باستثناء أمانة العاصمة ومفوضية العقبة، ويكون عدد الأعضاء حسب ما يقرره وزير الشؤون البلدية والقروية بناء على تنسيب المحافظ على أن يكون العدد بين (6_11) ؛ وذلك حسب الحاجة والكثافة السكانية كما يحدد مجلس الوزراء عدد أعضاء أمانة عمان الكبرى. وقد نصت المادة 27 من القانون المذكور على أنه يحق للوزير، أي وزير البلديات، تعيين عضو أو عضوين إضافيين ويكون لهذين العضوين حقوق الأعضاء المنتخبين نفسها وتبرر سلطة التعيين هذا بالاعتبارات الإدارية بقصد مساعدة العناصر المنتخبة على إدارة الشؤون البلدية، و بالاعتبارات السياسية والاجتماعية كالرغبة في تحقيق التمثيل السياسي الكلي والعشائري لجميع الاتجاهات والعشائر في البلدة.

وبموجب تعديل الفقرة ب من المادة 3 من القانون المعدل لعام 1994 أصبح الرئيس ينتخب مستقلاً عن الأعضاء وبعد ذلك جاء تعديل عام 2001 من خلال قانون مؤقت ونص على أنه يجوز لمجلس الوزراء تعيين ما لا يزيد عن نصف عدد أعضاء المجالس البلدية بينما كان سابقًا يعين بقرار من مجلس الوزراء بناء على اتفاق الأعضاء أو قرار من مجلس الوزراء في حالة اختلافهم على اختيار

الرئيس فيما بينهم، ولا شك أن هذا التعديل قد غير الوجه الديمقراطي كمعلم أساسي من معالم الديمقراطية في الأردن.وقد جاء في قانون البلديات أن مدة المجلس 4 سنوات من تاريخ تسلمه لمهامه ويجوز في حله قبل انتهاء دورته بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير وتعيين لجنة تقوم مقامه لمدة لا تزيد على سنتين يجري خلالها انتخاب المجلس الجديد ولا يكون قرار الحل خاضعًا لأي طريق من طرق الطعن.ولا شك أن في هذا النص نكرا لمبدأ الديمقراطية الذي يمنح الحماية القضائية للمواطنين ولأعضاء المجالس البلدية.

ثانيا: معالجة النقص في عدد أعضاء المجلس البلدي: إذا نقص عدد أعضاء أي مجلس بلدي عن النصاب القانوني فالوزير بموافقة مجلس الوزراء أن يأمر باعتبار المجلس منح لا أو يملأ المقاعد الشاغرة أو يعين لجنة تقوم مقام المجلس للمدة الباقية، وإذا انتهت هذه المدة قبل انتخاب مجلس بلدي جديد فلمجلس الوزراء بتنسيب من الوزير أن يقرر استمرار هذه اللجنة في ممارسة صلاحياتها أو أن يعين لجنة جديدة للمدة التي يراها مناسبة (المادة 8 من قانون البلديات[8].

ثالثا: اختصاصات المجالس البلدية: وردت اختصاصات البلديات ضمن القانون رقم 29 لعام 1955 محددة على سبيل الحصر وذلك أسوة بالنهج البريطاني في تحديد اختصاصات الجماعات المحلية، وقد وردت هذه الاختصاصات ضمن تسع وثلاثين مادة، تراوحت بين صلاحية تخطيط الشوارع ومنح رخص البناء وتزويد المدينة بالخدمات، كالخدمات الصحية وخدمات المحافظة على البيئة، ومحاربة الأمراض السارية،غير أن هذه الاختصاصات قد تقلصت بمرور الزمن وتمحورت حول منح رخص البناء ورخص الهدم والاهتمام بالنظافة ومتطلبات الصحة العامة، ولم تعد البلديات تمارس اليوم إلا ثلاثة عشر اختصاصًا، حيث

انتقلت باقي الاختصاصات إلى الدوائر الحكومية الأخرى . ورغم أن البلدية هي شخص معنوي عام كما جاء في نص المادة 3 فقرة أ من قانون البلديات رقم 29 لعام 1955 م، إلا أنها تقوم بالعديد من الأعمال المدنية كما في حالة بيع أملاكها أو شراءها مستلزماتها بطريقة الشراء، وبعد صدور قانون محاكم البلديات لعام 2001 اتخذت هذه المحاكم العديد من القرارات فرضت من خلالها أزمات مالية بسبب مخالفات تتعلق بالسير أو بقانون التنظيم أو بالبيئة ، وفي مجال البيئة حكمت بغرامة مقدارها خمسة وعشرون دينارا و إزالة المكرهة الصحية لأن أحدهم اعتدى على الشارع العام من خلال تسرب حفرته الامتصاصية على الشارع العام مما يعد مخالفًا لأحكام المواد 60 ، 50 ، 49 من قانون الصحة العامة رقم 54لسنة 2002م ولا شك أن وجود هذه المحكمة وقدرتها على فر ض العقوبات يساهم في ممارسة الجماعات المحلية لدورها المحلي التنموي على البيئة وحماية المصلحة العامة وكذلك ردع المخالفين المتسببين بإضرار للبيئة ،وتؤدي البلديات في مجال المحافظة على البيئة في الأردن ادوار مختلفة نذكر منها:[9]

– العمل على متابعة ومراقبة كافة أقسام الدائرة الصحية والتأكد من تقيد هذه الأقسام بالمهام والواجبات الموكلة إليهم، ومشاركة أصحاب الاختصاص بالمجال البيئي بالبلديات في اجتماعات لجنة الصحة والسلامة العامة في المحافظة.– رسم الخطط والبرامج وإعداد الموازنة السنوية التي تتعلق بالدائرة وبإشراف رؤساء البلديات.– العمل على تطبيق قانون البلديات وتعديلاته وقانون الصحة العامة والحرف والصناعات وقانون البيئة الأردني في الحفاظ على الصحة والسلامة العامة ._العمل على مراقبة ومتابعة العمال والسائقين والمراقبين العاملين في مجال النظافة العامة داخل حدود البلديات.– العمل على تطبيق قانون البيئة الأردني في

الحفاظ على النظام البيئي للمناطق المحلية. -العمل وبالسرعة الممكنة على إنهاء المكارة الصحية إن وجدت داخل مناطق البلديات ومعاقبة من تسبب فيه.- تطبيق قانون الصحة العامة وكذلك قانون البيئة الأردني المعمول دون تهاون مع المخالفين .- العمل على التنسيق الكامل مع كافة الجهات ذات العلاقة بالبيئة والدوائر الرسمية. - العمل على توزيع المراقبين وعمال النظافة في جميع أنحاء مناطق البلديات لتنظيف الشوارع والساحات والعمل على جمع النفايات من المنازل والمحلات والمؤسسات العامة والمصانع بشكل يومي.- العمل على مراقبة النظافة في مناطق البلديات والقيام بحملات النظافة وتنفيذها.[10]

المحور الثاني : التحديات البيئية للبلديات في المملكة الهاشمية الأردنية:

أولا: التشريعات والقوانين الخاصة بالبيئة :قامت الحكومة الأردنية بسن وتطبيق تشريعات وتعليمات عديدة من شأنها المحافظة على الموارد الأرضية، والبيئية، والتنوع الحيوي، وتحقيق التنمية المستدامة .ومن أهم هذه القوانين قانون حماية البيئة رقم(6) لسنة 2017.وتأخذ وزارة البيئة على عاتقها المسؤولية بحماية البيئة بالتعاون والتنسيق مع الجهات ذات الاختصاص بموجب قانون البيئة المشار إليه . واستناداً إلى القانون، فإن الوزارة هي الجهة المعنية بحماية البيئة على مستوى المملكة، ويتعين على الجهات الرسمية والأهلية المعنية، تنفيذ التشريعات والتعليمات والقرارات الصادرة عنها.إلى جانب قانون البيئة لسنة 2017 ، يوجد لدى الأردن العديد من اللوائح والمواصفات والمعايير المتعلقة بالجودة البيئية، إضافة إلى أطر التخطيط المتنوعة المتعلقة بالجوانب البيئية .ولقد اطلقت وزارة البيئة مؤخراً خطتها الاستراتيجية 2019 - 2017 ، والتي جاءت منسجمة مع الهدف القطاعي

المتمثل بحماية عناصر البيئة واستدامتها في البرنامج التنموي التنفيذي للحكومة الأردنية.وفي ما يلي الأنظمة والتعليمات المتعلقة بقطاع البيئة والتغير المناخي نذكر من بينها:

1_الأنظمة_نظام حماية التربة رقم (25)لسنة 2005 _نظام حماية البيئة من التلوث في الحالات الطارئة رقم(26)لسنة 2005 _نظام إدارة النفايات الصلبة رقم (27) لسنة2005 _نظام التفتيش والرقابة البيئية رقم(65) لسنة 2009 _ نظام صندوق حماية البيئة رقم (18) لسنة2018 _ نظام المتطلبات البيئية لتوليد الطاقة الكهربائية باستخدام الحرق المباشر للصخر الزيتي رقم (75) لسنة 2013 _ نظام تنظيم أكياس التسوق البلاستيكية القابلة للتحلل رقم (45) لسنة2017 .

2_التعليمات:تعليمات إدارة وتداول النفايات الخطرة لسنة2003_تعليمات تصنيف المنشآت المختلفة وفقاً لخطورتها على البيئة لسنة2010 _تعليمات التخلص من الرماد ونفايات التعدين من مشروع توليد الطاقة الكهربائية لسنة2013_تعليمات إدارة الزيوت المعدنية المستهلكة وتداولها لسنة 2014 _ تعليمات التدقيق البيئي لسنة2014 _تعليمات الحدود القصوى المسموح بها لملوثات المياه العادمة الصناعية من مشروع توليد الطاقة باستخدام الحرق المباشر للصخر الزيتي لسنة 2014_تعليمات النفايات الخطرة لسنة2014 _تعليمات إدارة مركبات ثنائي الفنيل متعدد الكلور والمواد الملوثة بها لسنة 2014 _تعليمات ضبط استخدام واستيراد و إعادة تصدير المواد الخاضعة للرقابة بموجب بروتوكول مونتريال لسنة2016 _ تعليمات اختيار مواقع النشاطات التنموية لسنة2017 _تعليمات التتبع الإلكتروني للمركبات الناقلة للمياه العادمة والزيوت المعدنية والنفايات الخطرة لسنة 2017.

3_الاتفاقيات الدولية البيئية التي انضم إليها الأردن:صادقت الحكومة الأردنية على معظم المعاهدات والاتفاقيات الدولية المتعلقة بالبيئة، وأهمها:الاتفاقية الإطارية للتغير المناخي1993 _اتفاقية التنوع الحيوي1993 _ اتفاقية التجارة الدولية في النباتات والحيوانات البرية المهددة بالانقراضCITES1979_ اتفاقية استكهولم للملوثات العضوية الثابتة2001_اتفاقية بازل لمكافحة النقل والاتجار بالمواد الكيماوية الخطرة1989 .[11]

ثانيا: تحديات البيئة في الأردن:

1_النفايات الصلبة : تشكل النفايات الصلبة الناتجة عن المخلفات المتبقية من استهلاك السلع بمختلف أنواعها :- العلب المعدنية، البلاستيك، الورق، الأثواب، بقايا الطعام، عوادم السيارات القديمة .إحدى أهم المشكلات التي تواجه البلديات على الصعيد الوطني والعالمي .وذلك لضخامة حجمها، من جهة، و صعوبة التخلص منها، من جهة ثانية.حيث في العام 2014 تخلص الأردن من حوالي 2.1مليون طن من النفايات المنزلية في 20 مكبا للنفايات موزعة عبر المملكة.ومع توقع زيادة بنسبة % 2.2 في النمو السكاني وتدفق اللاجئين السوريين والسياح فإن الإدارة غير الفعالة للنفايات سوف تبقى مشكلة مزمنة وربما خطرا جديا على البيئة.ومما يزيد من احتمالية هذا التأثير أن مكب الغباوي في عمان هو الوحيد المزود ببطانة لمنع ارتشاح العصارة، بينما كافة المكاب الأخرى تشكل خطرا داهما على البيئة والصحة العامة وكذلك فرصة ضائعة لتحقيق مكاسب اقتصادية من خلال عوائد الإدارة الناجحة أو خلق فرص العمل عن طريق استغلال الطاقة الكامنة في النفايات .حددت وثيقة الأردن 2025 هدفا وطنيا يتمثل في تقليل

التخلص من النفايات في المكاب من نسبة متوقعة تصل إلى % 80 في العام 2017 إلى % 60 في العام 2025.

2- المياه والتغير المناخي: يشكل قطاع المياه تحديا جوهريا في الأردن حيث تشهد البلاد إحدى أقل نسب التزود بالمياه للفرد ،تؤكد رؤية الأردن 2025على حالة عدم التوازن ما بين العرض والطلب على موارد المياه المتاحة .يعود ذلك لعدد من الأسباب مثل قلة الموارد المائية طبيعيا والجفاف المستمر والاستهلاك الزائد والضخ الجائر وفقدان موارد المياه أثناء التوزيع .تعرضت جهود مواجهة هذه المشاكل إلى عدد من التحديات المعقدة ومنها الملكية المحلية للموارد المائية وصعوبة توضيح النتائج المترتبة على شح المياه للأشخاص الذين تعتبر آبار المياه بالنسبة لهم موردا مجانيا لا ينضب .ومع ذلك فقد استثمرت الحكومة في مشاريع متعددة في هذا القطاع ومنها مرافق معالجة المياه العادمة والسدود إضافة إلى خطة بقيمة 800مليون دولار لإنشاء ناقل ما بين البحرين الأحمر والميت لتزويد مياه الشرب.[12]وللإشارة فقد بلغ العجز المائي في الأردن % 23 من الموازنة السنوية في عام 2020 ، نتيجة تزايد الطلب، والتغير المناخي، وتزايد احتياجات القطاعات الاقتصادية المختلفة. كما يبلغ متوسط استهلاك الفرد الأردني من المياه حوالي 65 لتراً في اليوم، وهو أقل من الحد الأدنى الموصى به عالمياً والبالغ 100 لتر يومياً وفقاً لمعايير منظمة الصحة العالمية .ويعتمد الأردن أيضاً بشكل كبر على واردات الطاقة، إذ استورد حوالي % 89 من إجمالي احتياجاته في عام 2020.تتفاقم هذه التحديات بسبب التغير المناخي المرتبط بدرجات الحرارة القصوى والجفاف والفيضانات والعواصف التي زادت وتيرتها وشدتها. وقد أدت الفيضانات التي

حدثت في السنوات الماضية إلى إلحاق أضرار بالبنية التحتية الحضرية والمساكن والممتلكات، وأثر على التنوع البيولوجي البحري والنظم الإيكولوجية الساحلية في محافظة العقبة، بالإضافة إلى تأثر الزراعات المطرية ومربي الماشية بشكل مباشر .ومن المتوقع أن تتأثر المناطق الحضرية بشكل خاص من الناحية الاجتماعية والاقتصادية بالتغير المناخي، لا سيما بسبب الهجرة المحتملة من المناطق الريفية إلى المدن، وما لذلك من تبعات على البطالة والفقر والبنية التحتية[13].كما تعتبر ظاهرة التصحر من أهم وأخطر المشاكل البيئية التي تهدد الأراضي الزراعية ومعظم المناطق القاحلة وشبه القاحلة في الأردن, فالتصحر يؤثر على التنوع البيولوجي مما يؤدي إلى الإخلال بالتوازن البيئي الذي بدوره يؤدي إلى مشاكل بيئية وصحية ,كما أن للتصحر آثارا أمنية واجتماعية وثقافية وسياسية .عالمياً ووفقاً لتقديرات برنامج الأمم المتحدة للبيئة فإن القيمة الإنتاجية المفقودة سنوياً في الدول النامية بسبب التصحر تقدر بـ 16 مليار دولار. إن من أحد أهم الأسباب التي تؤدي إلى تفاقم ظاهرة التصحر في الأردن هو الزحف العمراني المستمر على الأراضي الزراعية, حيث خسرنا في العقود الثلاثة الماضية حوالي 25% من الأراضي الصالحة للزراعة لغايات البناء والإسكان. ويجدر بالذكر أن الأردن وقع في على الاتفاقية الدولية لمكافحة التصحر في عام 1996.

3_الاقتصاد الأخضر: وقد تبنت الحكومة خريطة طريق وخطة تنفيذية وطنية للنمو الأخضر للأعوام 2025 – 2021 ، تشكل الإطار المرجعي الأساسي للتحول التدريجي نحو الاقتصاد الأخر، وقد جرى تطوير هذه الخطة بالتوافق مع الوثائق والخطط التنموية الوطنية مثل" رؤية الأردن 2025" ووثيقة" المساهمات المحددة

وطنياً "المتعلقة بتغير المناخ .وتعمل الخطة على ضمان المواءمة مع أهداف التنمية المستدامة ضمن الإطار الاستراتيجي القطاعي وتبني عدد من البرامج والمشاريع في قطاعات المياه والطاقة والغذاء، والبنية التحتية، والنقل النظيف، والقطاع الصناعي فيا يتعلق بإعادة تدوير النفايات، والتكامل بن البرامج لضمان خلق وتسهيل الانتقال إلى فرص العمل الخراء، وإعداد برامج تدريبية وكوادر تتواءم مع احتياجات الاقتصاد الأخضر، تهدف خطة العمل الوطنية للنمو الأخضر (2021_2025) إلى تحقيق النمو الأخضر الذي يُعرَف بأنه" :مستدام بيئيّاً وشامل اجتماعيّاً ."وتدمج الخطة الاستثمارات المناخية والخضراء في ستة قطاعات رئيسة :الزراعة والطاقة والسياحة والنقل والمياه والنفايات، مع تحديد 86 إجراءً على صعيد السياسات والمشاريع ذات الأولوية في التنفيذ .وتتسق خطة العمل مع خطة التنمية المستدامة والمساهمات الوطنية لمكافحة تغير المناخ في الأردن[14].ويتوقع الأردن تحقيق الأهداف الإنمائية الاجتماعية والاقتصادية مع التصدي في الوقت نفسه للمخاطر البيئية وتغير المناخ، بتطبيق نهج النمو الأخضر في هذه القطاعات الحيوية .ويتجلى اتساق خطة العمل الوطنية للنمو الأخضر مع أهداف التنمية المستدامة على النحو التالي: النمو الاقتصادي المستدام، رأس المال الطبيعي،خطر التغيير المناخي والتكيف والتخفيف،كفاءة استخدام الموارد،التنمية الاجتماعية والحد من الفقر.[15]

ثالثا : الجهود المبذولة لمواجهة هذه التحديات البيئية :وفي مجال إعادة تأهيل النظم البيئية وزيادة إنتاجية المراعي في البادية الأردنية، وبالتعاون مع برنامج التعويضات البيئية، تم تطوير وتنفيذ عدد من المشاريع لإدارة المساقط المائية لرفع كفاءة استخدام مياه الأمطار عن

طريق الحصاد المائي ومنع التربة من الانجراف، وتحسين إنتاجية المراعي، و إعادة الغطاء النباتي الطبيعي، وتحسين التنوع الحيوي وحمايته، وزيادة إنتاجية المراعي، ورفع كفاءة استخدام الموارد الطبيعية، وتفعيل دور المجتمع المحلي والفئات المستهدفة في إدارة المراعي والموارد الطبيعية وتحسين إنتاجية الثروة الحيوانية ورفع كفاءتها و صولاً إلى التنمية المستدامة.وتم خلال عام 2017 وبالتعاون مع سكرتارية الاتفاقية الدولية لمكافحة التصحر، صياغة الأهداف الوطنية الطوعية لتحييد تدهور الأراضي من أجل تضمينها في برامج العمل الوطنية، والحفاظ على إنتاجية موارد الأراضي، ودعم وظائف وخدمات النظام الإيكولوجي، وبالتالي تلبية احتياجات الأجيال الحالية والمستقبلية[16].

وصدر في عام 2017 تقرير التحديثات الأول لبلاغات تغير المناخ ، واحتوى على تحليل لإجراءات التخفيف القطاعية المفترضة وتكاليفها المرجحة، ومدى الانخفاض المتوقع في انبعاثات غازات الاحتباس الحراري سنوياً من عام 2016 إلى عام2040.وفي عام2015 تم إعداد وتقديم المساهمات المحددة وطنياً لسكرتارية اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، والتي تمّ اعتمادها جزئياً بناء على ما جاء في تقرير البلاغات الوطنية الثالث .وتتضمن هذه المساهمات هدفاً محدداً وهو تقليص انبعاثات غازات الاحتباس الحراري بنسبة 14 %بحلول عام 2030 وتتضمن المساهمات المحددة وطنياً خريطة طريق واضحة لمستقبل التصدي لتغير المناخ في الأردن وهي تحتوي على مجموعة متنوعة وعديدة من إجراءات تخفيف انبعاثات غازات الاحتباس الحراري في القطاعات المعنية جميعها، بالإضافة إلى إجراءات التكيّف في هذه القطاعات.وتم الانتهاء في عام 2017 من تقييم الاحتياجات التقنية للتغير المناخي، حيث هدف المشروع إلى

إعداد وتقييم خطة عمل لتكنولوجيات التصدي لظاهرة التغير المناخي .وحُدّدت القطاعات ذات الأولوية وطنياً في مجالي التكيّف والتخفيف، حيث حُدّد قطاعا الطاقة والنقل في مجال التخفيف، وقطاع المياه والزراعة في مجال التكيّف، وحُدّدت التكنولوجيات ذات الأولوية في القطاعات المختارة[17]._تنفيذ مشروع تحسين إدارة النفايات الكهربائية والإلكترونية من خلال برنامج الأمم المتحدة للبيئة–اتفاقية بازل للتحكم بنقل النفايات الخطرة عبر الحدود .وإنشاء نظام إلكتروني لتسجيل البيانات جميعها الخاصة بالنفايات الإلكترونية.–إعداد التعليمات المتعلقة بتحديد الأسس والشروط والوسائل والطرق العلمية والفنية اللازمة لنقل المواد الضارة والخطرة والمحظورة والمقيدة، وجمعها وتخزينها ومعالجة نفاياتها والتخلص منها، بإنشاء نظام معلوماتي متكامل لإدارة المواد الخطرة يحتوي على المعلومات التي تتعلق بالمواد الخطرة والنفايات الخطرة وإدارته ._البدء بتنفيذ مشروع نظام التتبع الإلكتروني لصهاريج نقل المياه العادمة المنزلية والزيوت العادمة ومركبات نقل النفايات الخطرة.[18]–مشروع إنشاء المحطة المركزية لمعالجة المياه الزرقاء: العادمة الصناعية في الحلابات / الزرقاء: اعتمد مجلس الوزراء مشروع إنشاء المحطة المركزية لمعالجة المياه العادمة الصناعية في الحلابات /الزرقاء كمشروع شراكة بين القطاعين العام والخاص، وبُدئ العمل في المشروع في عام 2018 ، حيث عقدت وزارة البيئة اتفاقية مع بنك الاستثمار الأوروبي بهدف تمويل دراسات الجدوى للمشروع.–مشروع جمع بطاريات الرصاص الحامضية المنتهية الصلاحية وتدويرها:اعتمد مجلس الوزراء مشروع جمع بطاريات الرصاص الحامضية المنتهية الصلاحية وتدويرها كمشروع شراكة بين القطاعين العام والخاص، وبُدئ العمل في

المشروع في عام2017، حيث عقدت وزارة البيئة اتفاقية مع البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية بهدف تمويل دراسات الجدوى للمشروع[19].

الخاتمة :

تبدو أهمية الجماعات المحلية في الأردن من خلال المهام الكبيرة المناطة لها في شأن حماية البيئة واضحة نتيجة الآليات القانونية التي كرست من اجلها، إضافة إلى باقي التدابير والوسائل القانونية المستخدمة لحماية البيئة و التي ترجع إلى اختصاصها وفقا لقوانين و التنظيمات، مما يزيد من مسؤولياتها اتجاه حماية هذا المجال ما يفرض عليها عدم التهاون واللامبالاة، التي قد تؤدي إلى الإضرار بالبيئة والأكثر قد يمس من فاعلية ومصداقية الجماعات المحلية في نظر المواطن، و في ذات السياق تبقى مسألة الاهتمام بالصعوبات التي تواجهها الجماعات المحلية في أداء واجبها ومهمتها في حماية البيئة من أولويات المشرع، قد تأتي في مقدمتها ضرورة دعمها بالوسائل المادية و البشرية المتخصصة و التي تسهر على تسيير أعمال حماية البيئة .و بناء عليه نخلص إلى ما يلي : _تبين النتائج إن مهارات الكوادر البلدية في تنفيذ الوظائف المتعلقة بتحقيق الأبعاد البيئية للمدن المستدامة ليست بمستوى مرتفع، ومن الواضح أنها ربما تفي فقط بمتطلبات الحد الأدنى للوظيفة._إن الصلاحيات الإدارية التي يتم منحها للبلديات محدودة وليست بالمستوى المطلوب لحماية البيئة في الأردن في ظل مشاريع التنمية المحلية المستدامة._ إن محدودية الصلاحيات ومحدودية المهارات تنعكس بشكل سلبي على مهام البلدية، وهذا يؤدي إلى تأخير وإعاقة تحقيق المهام بالشكل لمطلوب، وبالتالي التأثير على حماية البيئة في الأردن في ظل مشاريع التنمية المحلية

المستدامة.من بين أهم التوصيات نذكر ما يلي :- يجب على البلديات تدريب وتأهيل العاملين في الأقسام البيئية من أجل تعزيز دور البلديات في المحافظة على البيئة .- يجب على البلديات إعادة الاستخدام والتدوير للنفايات بطريقة مبتكرة لتحويل العناصر القديمة إلى شيء أكثر قيمة، ونكسب من خلالها المحافظة على البيئة وإيجاد دخل لكثير من السكان داخل حدود البلديات.- يجب على البلديات تعزيز الشراكة مع المؤسسات المختلفة في المجال البيئي وخاصة وزارة البيئة . _يجب على الباحثين الاهتمام بالمواضيع التي تزيد التنمية البيئية داخل حدود البلديات.- ضرورة العمل على تطوير أداء المهام البلدية الوظيفية لتكون على الوجه الأكمل والمطلوب بدقة وفعالية_تعزيز مفهوم المدن المستدامة لدى موظفي البلديات وأعضاء مجالس البلديات المنتخبين والطلب منهم وضع خطط وبرامج لتحقيق هذه المدن خلال فترة خدمتهم في البلدية._ تشكيل لجان ميدانية تعمل وفق مدة زمنية تهدف إلى متابعة خطط و برامج البلديات من أجل حماية البيئة في الأردن في ظل مشاريع التنمية المحلية المستدامة.

قائمة المراجع:

[1] ابو عويضة طارق محمد ،دور الإدارة المحلية في البيئة في ظل التنمية المحلية المستدامة ،دراسة حالة بلدية الموقر ،مجلة العربية للنشر العلمي الإصدار الخامس ،العدد الخمسون ،02 كانون الأول 2022.

[2] بن علي زهيرة ، دور الجماعات المحلية في حماية البيئة ، مجلة التنظيم والعمل ،مجلد 5،العدد 4(11) ،2016 ،ص131.

[3] جعلاب كمال، الإدارة المحلية وتطبيقاتها في الجزائر ، بريطانيا ،فرنسا

[4] خلدون عبد الكريم ابو عزام ، دور البلديات في ظل مشاريع التنمية المحلية المستدامة دراسة حالة بلدية السلط الكبرى ، مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية ، مجلد رقم 04،العدد 03،ص192 .

[5] سعداوي موسى وسعودي محمد ، الجباية البيئية ودورها في تحقيق التنمية المحلية المستدامة الملتقى الوطني الثالث حول التنمية المحلية المستدامة البعد البيئي ، جمعية الأنوار الأنشطة العلمية والثقافية : المركز الجامعي بالمدية يومي 04/03 مارس 2008 ص 02.

[7] محمد محمود خليل ابو عمرو، الثقافة البيئية والدور التوعوي للبلديات تجاه المجتمعات المحلية 2023، مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، ، ص 1025.

[8]الجهني دعاء عطاالله نوران ، التطبيقات التأسيسية للإدارة المحلية في المملكة الاردنية الهاشمية ، المجلة العربية للنشر العلمي ، العدد سبعة واربعون ، تاريخ الاصدار 2 ايلول 2022، ص 356- 358.

[9] العواملة بسام ،مدى فعالية الإدارة المحلية في الأردن، العدد الخامس والعشرون تاريخ الإصدار 2 : تشرين الثاني 2020 المجلة العربية للنشر العلمي ص 759-760.

[10] الشهاب احمد صالح حسين ، التنمية البيئية والزراعية ودور البلديات في المملكة الأردنية الهاشمية بتحقيقها ، مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية ، مجلد 04 العدد 2 فبراير 2023 ، ص 637-638 .

[11] المجلس الاقتصادي والاجتماعي ،تقرير حالة البلاد البيئة والتغير المناخي،2018 ،ص 6_7_8

[12]الخطة الوطنية للنمو الأخضر في الأردن عمان، المملكة الأردنية الهاشمية ،وزارة البيئة 2017، ص 15_16

[13]وزارة التخطيط والتعاون الدولي أهداف التنمية المستدامة، الاستعراض الوطني الطوعي الثاني 2022،ص 53_54.

[14] https://www.addustour.com تم الإطلاع يوم 24_09_2023 على الساعة 10:30

[15]وزارة التخطيط والتعاون الدولي أهداف التنمية المستدامة،الاستعراض الوطني الطوعي الثاني 2022، ص 46_45_47

[16]المجلس الاقتصادي والاجتماعي ،تقرير حالة البلاد البيئة والتغير المناخي، 2018،ص18

[17]المجلس الاقتصادي والاجتماعي ،تقرير حالة البلاد البيئة والتغير المناخي،2018،ص 24

[18]المجلس الاقتصادي والاجتماعي ،تقرير حالة البلاد البيئة والتغير المناخي،2018،ص28

[19]المجلس الاقتصادي والاجتماعي ،تقرير حالة البلاد البيئة والتغير المناخي،2018،ص31